العرب
السبت 2020/06/06
السنة 43 العدد 11723

أحلام تعافي أسعار النفط تقود الجزائر إلى نفق مظلم

الحكومة تسير على حبال مشدودة لتفادي انفجار الاحتجاجات مجددا

يجمع محللون على أن الحكومة الجزائرية ستدخل في نفق مظلم من الأزمات الاقتصادية والمالية تنذر بانفجار شرارة المزيد من الاضطرابات في حال تفاقمت مشكلة البطالة بين الشباب أو أي تخفيض في نظام الدعم الاجتماعي السخي بسبب تمسكها بأحلام تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية لتعزيز عوائدها المتراجعة.

مخصصات دعم الفقراء خط أحمر

الجزائر - يلقي انهيار أسعار النفط بظلال قاتمة على الاقتصاد الجزائري، الذي يجد نفسه في ورطة للتكيف مع تقلب السوق ويعقد من مهمة الحكومة في تدارك المشكلة على النحو الأمثل.

وفي ظل غياب البدائل لمواجهة أزمة النفط تتضاعف متاعب السلطات الجديدة التي لم تنجح في إعادة الاستقرار الاجتماعي وإخماد نار الاحتجاجات.

وتواجه الجزائر واحدة من أكبر الأزمات المالية التي تواجهها دولة منتجة للنفط بفعل انخفاض أسعار الخام، غير أن الحكومة تحاول بعد احتجاجات سياسية واسعة العام الماضي أن تتجنب إجراء تخفيضات كبرى في الإنفاق من شأنها إذكاء المزيد من الاضطرابات.

ولم تعلن الجزائر، العضو في منظمة أوبك، تفاصيل تُذكر عن التدابير التي ستتخذها لتوفير المال بل زادت الإنفاق لمواجهة جائحة فايروس كورونا التي أدت إلى هبوط شديد في الطلب على النفط.

وقال مصدر رفيع في شركة سوناطراك النفطية التابعة للدولة إن هذا النهج يعكس وجهة نظر الحكومة أن انخفاض أسعار النفط مسألة تقلبات دورية وأن الأسعار ستتراوح بين 40 و45 دولارا في العام الحالي وهو ما يكفي لتجنب تخفيضات قاسية.

وكانت الجزائر مشرفة بالفعل على أزمة مالية بسبب انخفاض إيرادات الطاقة على مدى سنوات وضعف القطاع الخاص. غير أن تطبيق إصلاحات قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

ورغم أن الحكومة والبرلمان يسلمان على الملأ بضرورة تطبيق تدابير في الأجل الطويل لتقليل العجز، فهما يواجهان أيضا أكبر تحد لسلطة الدولة منذ الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد في تسعينات القرن الماضي.

ويعتقد محللون أن أي انفجار في مشكلة البطالة بين الشباب أو أي تخفيض في نظام الدعم الاجتماعي السخي قد يطلق شرارة المزيد من الاضطرابات.

ونسبت وكالة رويترز إلى الخبير في شؤون شمال أفريقيا جيف بورتر قوله "هذا النهج حقق نجاحا في الماضي لكن هناك جوانب مجهولة هذه المرة".

وأوضح بورتر، صاحب شركة نارکو الاستشارية، أن تلك العوامل تتمثل في طول الفترة التي ستبقى فيها أسعار النفط منخفضة وطول فترة تداعيات الوباء.

وكانت احتجاجات أسبوعية في فبراير 2019 قد أدت للإطاحة بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بعد أن ظل يمسك بزمام السلطة على مدى عقدين من الزمن. واستمرت المظاهرات إلى أن فرضت السلطات قيودا على الحركة لاحتواء الوباء.

ولم يترك ذلك للرئيس عبدالمجيد تبون خيارات تذكر لإصلاح الميزانية دون المجازفة بالمزيد من الاضطرابات.

ولن تمس الحكومة الدعم المخصص للمواد الغذائية وذلك رغم زيادة أسعار الوقود بنسبة طفيفة، إذ تعرض الحكومة تيسيرات في سداد القروض وتيسيرات ضريبية كما وزعت منحة نقدية تعادل 80 دولارا على الأسر المحتاجة.

وقال تبون في وقت سابق إنه "يجري العمل على تقييم خسائر الشركات وإن الدولة على استعداد لتقديم الدعم المالي بل ومساعدة أصحاب الأعمال مثل سائقي سيارات الأجرة ومصففي الشعر".

ووعدت حكومة تبون بتخفيضات كبيرة في الإنفاق في سلسلة من الموازنات التي تزايدت القيود فيها في العام الجاري أُعلن عنها على مدار الأشهر الأخيرة.

ورغم أن الحكومة نشرت تفاصيل وقف التعيينات في القطاع العام فإنها لم تكشف عن تفاصيل حول كيفية توفير الأموال باستثناء ما وعدت به من محاربة الفساد بعد القبض على بعض كبار المسؤولين بتهمة التربح من مناصبهم.

جيف بورتر

طول أزمتي النفط والوباء يضع الجزائر أمام المجهول

وعلى سبيل المثال يرتبط تجميد العمل في مشروعات البناء الكبرى بالقيود السارية للحيلولة دون انتشار الوباء وليس بالأزمة المالية ويقول المسؤولون إن هذا التجميد سينتهي بعد استئناف الأنشطة في البلاد.

كما وعد تبون بألا يلجأ إلى صندوق النقد الدولي وهي خطوة ستلقى معارضة شعبية بعد ما واجهته البلاد من صعوبات في التسعينات لسداد ديون تراكمت خلال انهيار سابق في إيرادات قطاع الطاقة.

وبدلا من ذلك قال الرئيس الجزائري إن بلاده تلقت عروضا بالمساعدة من "دول صديقة"، لكنه لم يذكر هذه الدول بالاسم غير أن مصدرا بالحكومة قال لرويترز إن "الصين عرضت تقديم مساعدة مالية".

وذكر متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن بكين أرسلت مساعدات طبية للجزائر خلال أزمة كورونا. وقال إن "البلدين يرتبطان بصداقة تقليدية وشراكة إستراتيجية شاملة".

وقال المصدر الجزائري إن الحكومة تتوقع أن يبقى سعر المزيج الصحراوي الجزائري في حدود 40 و45 دولارا للبرميل هذا العام وهو ما يكفي لتحاشي كارثة في الوقت الحالي.

ويبلغ سعر الخام حاليا أكثر من أربعين دولارا بقليل للبرميل بعد أن هوى في أبريل الماضي إلى 14.69 دولار.

وأشار المصدر إلى أن هذه التوقعات مبنية على افتراض أن الأسعار ستنتعش بعد رفع قيود الجائحة في مختلف أنحاء العالم.

ولم تعلق وزارة الطاقة على ما إذا كانت الأسعار ستعاود الارتفاع إلى المستوى الذي أشار إليه المصدر الحكومي. إلا أنه حتى إذا ارتفعت الأسعار بهذا القدر فلن يكون لها أثر يذكر على المشاكل المالية التي تواجه الجزائر في الأجل الأطول.

فالجزائر تحتاج ارتفاع السعر إلى 100 دولار لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية حسب مستويات الإنفاق الأخيرة.

ومنذ انخفض سعر النفط في 2014، عملت الجزائر على تمويل العجز من خلال سحب أكثر من نصف احتياطياتها من النقد الأجنبي.

وقبل 2014، كانت إيرادات الحكومة تبلغ 60 مليار دولار سنويا. ويقول وزير المالية عبدالرحمن راوية إن تلك الإيرادات انخفضت إلى 30 مليار دولار في العام الماضي ومن المتوقع أن تبلغ نحو 20 مليار دولار هذا العام.

ومما يزيد المصاعب التي تواجه الجزائر في ما يتعلق بالإيرادات أن مبيعات قطاع الطاقة تراجعت نتيجة لضعف أعمال تطوير الحقول وزيادة الاستهلاك المحلي وتزايد المنافسة في الأسواق الأوروبية.

ولا يزال البلد النفطي يملك احتياطيات تبلغ 60 مليار دولار كما أن الدين العام ضئيل. وتبلغ تكاليف الواردات الغذائية حوالي تسعة مليارات دولار كل عام.

وقال مصدر حكومي إن الحكومة تعتقد أن بوسعها تغطية الاحتياجات الضرورية لمدة عامين بمستويات الإنفاق الحالية قبل أن تلجأ إلى الاستدانة.

أوبك+ تضغط للالتزام بتمديد خفض الإنتاج

الرياض - كثفت السعودية ضغوطها على العراق ونيجيريا قبيل اجتماع أعضاء أوبك+ السبت عبر تقنية فيديو كونفرانس من أجل الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها.

وتجتمع منظمة أوبك وحلفاء من خارجها بقيادة روسيا السبت لبحث تمديد تخفيضات قياسية لإنتاج النفط، ودفع الأعضاء المتراخين إلى الامتثال على نحو أفضل للقيود القائمة.

واتفقت أوبك+ على خفض الإمدادات 9.7 مليون برميل يوميا خلال مايو ويونيو لدعم الأسعار التي انهارت بسبب أزمة فايروس كورونا.

وكان من المقرر تقليص التخفيضات إلى 7.7 مليون برميل يوميا في الفترة من يوليو إلى ديسمبر المقبلين، لكن روسيا لا ترى حاجة إلى ذلك مع عودة الطلب تدريجيا.

وقال مصدران بأوبك+ لوكالة رويترز إن السعودية وروسيا اتفقتا على تمديد التخفيضات الأكبر حتى نهاية يوليو، لكنهما أشارا إلى أن الرياض تدفع أيضا لتمديدها حتى نهاية أغسطس.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان لرويترز إن الأوضاع الآن تضمن نجاحا مأمولا للاجتماعات وخاصة الاجتماع المقرر السبت لحسم أمر تمديد خفض الإنتاج.

وارتفع خام القياس العالمي برنت نحو ثلاثة في المئة الجمعة ليُتداول عند أعلى مستوى في ثلاثة أشهر فوق 41 دولارا للبرميل بعد أن كان دون 20 دولارا للبرميل في أبريل الماضي.

وتراجعت الأسعار هذا الأسبوع من مستويات مرتفعة بلغتها في الآونة الأخيرة بسبب الضبابية التي تكتنف موعد اجتماع أوبك+.

وقالت ثلاثة مصادر في أوبك إن تمديد التخفيضات مرهون بارتفاع مستوى الامتثال. وأضافت أن الدول التي أنتجت بما يفوق حصتها في مايو ويونيو يتعين عليها التعهد بالالتزام بالأهداف والموافقة على تعويض أي فائض في الإنتاج حدث في وقت سابق عبر خفض المزيد من يوليو وأغسطس وسبتمبر.

ودعا وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إلى تحسين الامتثال في خطاب أرسله إلى أوبك+ قال فيه "كممثل لدولة الإمارات العربية المتحدة، أجد أنه من المخيب للآمال وغير المقبول أن يلتزم بعض المنتجين الكبار ممن لديهم قدرات مثل السعودية وروسيا بنسبة 100 في المئة أو أكثر بينما يلتزم منتجون كبار آخرون بأقل من 50 في المئة".

وقالت مصادر بأوبك إن العراق وافق على التعهد الإضافي. وللعراق أحد أسوأ معدلات الامتثال في مايو، وفقا لمسح أجرته رويترز لإنتاج أوبك.

مستودعات مصفاة سامير تدعم احتياطات الطاقة المغربية

الحكومة تنتزع حكما قضائيا استثنائيا لإعادة تشغيل المصفاة وتخزين المشتقات النفطية

أعلنت الحكومة المغربية أنها فوضت المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن من أجل تخزين المشتقات النفطية في مستودعات شركة سامير، المصفاة الوحيدة بالبلاد، لدعم احتياطات الطاقة عبر استغلال فترة انخفاض الأسعار.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - قالت وزارة الطاقة المغربية إن استئجار خزانات مصفاة سامير، التي لا تزال في طور التصفية القضائية منذ عام 2016 بعد أن غرقت في الديون، يعد إجراء استثنائياً وسيكون له أثر إيجابي على السوق المحلية.

وتصل القدرات التخزينية لدى سامير إلى 1.8 مليون طن، منها قرابة مليون طن خاصة بالبترول الخام في كل من سيدي قاسم والمحمدية، وفق البيانات الرسمية.

وأكد عزيز الرباح وزير الطاقة أن عملية تكرير الخام ما زالت متوقفة، لكن هناك 4 شركات تابعة للشركة الأم لم تتوقف عن العمل على الاستيراد والتوزيع والتخزين وتعبئة غاز البوتان.

وأوضح خلال اجتماع لجنة البنيات الأساسية في مجلس النواب مطلع هذا الأسبوع، أن حكومة سعدالدين العثماني ترغب في إحياء مصفاة سامير. وقال إن "الحكومة اضطرت إلى اللجوء إلى القضاء بهدف إعادة تشغيلها".

وعاد مطلب إعادة تشغيل مصفاة سامير للصناعة والتكرير بالمحمدية إلى الواجهة بقوة مع الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام والمواد البترولية في السوق الدولية.

ويرى مهنيون أن المصفاة قادرة على توفير كل الحاجيات المحلية من المواد النفطية المكررة و50 في المئة من الغازوال ومع فائض للتصدير في الكيروسين والبنزين الخام.

وقالوا إن عودة المصفاة لتزويد السوق ستساهم في الرفع من المخزون الوطني للمحروقات وستخفض الأسعار بأكثر من درهم واحد عن السوق الدولية، وبالتالي الحد من إنهاك القدرة الشرائية للمواطنين والمستهلكين.

وأكد الحسين اليماني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، أنه يوافق على جميع الإجراءات الرامية لاستئناف الإنتاج داخل المصفاة وإعادة الاعتبار لها كجوهرة الصناعة التي يحتاج إليها المغرب في هذه الظروف المتسمة بانتشار الوباء وتعزيز أمن الطاقة.

وارتباطا بمجال النجاعة في هذا المجال، أبرز الرباح أن بلاده تحتاج لعمليات التكرير وقد عملت الحكومة على بلورة رؤية إستراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة يقدر بحوالي 20 في المئة بحلول 2030.

وتستهدف هذه الرؤية القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، وخصوصا قطاعات النقل والصناعة بالإضافة إلى كل من قطاعي الزراعة والإنارة.

وقدّرت نقابة صناعات البترول والغاز التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل خسارة المغرب من توقف المصفاة بنحو 730 مليون دولار بعد الانهيار التاريخي لأسعار النفط.

تحقيق هدف طاقة التخزين القصوى

ودعا عُمال سامير البالغ عددهم نحو 800 شخص، السلطات إلى اقتناص الفرصة المتاحة بسبب تهاوي الأسعار العالمية، وتشجيع الاستثمار في التكرير والاستئناف العاجل للإنتاج بالمصفاة عبر التسيير الحر أو بيع حصة فيها أو التأميم.

وكانت مصفاة سامير، قبل 2015، تستورد النفط الخام وتكرره محليا، لكن بعد توقفها أصبح التكرير منعدماً في المغرب، وتلجأ شركات المحروقات اليوم إلى استيراده من الخارج مكررا.

وحمّلت نقابة صناعات البترول مسؤولية عودة الحياة إلى المصفاة إلى الحكومة لأنها الوحيدة التي يمكنها أن تتدخل من خلال تيسير وإزالة العراقيل التي تواجه عملية التحكيم عبر بيع أصول الشركة.

ويؤكد الرباح أن مصفاة سامير توقفت لأن ديونها وصلت إلى حوالي 4.4 مليار دولار ومستثمرون كثر عبروا عن رغبتهم في الاستثمار لكن ديون الشركة كبيرة.

وقال في تصريحات سابقة "يجب أن نضمن للمستثمر من 30 إلى 40 في المئة من السوق المحلية"، موضحا أنه "لو أن القانون يعطينا الحق بإعادة تشغيلها لقمت بذلك رغم أنه يلزمها مليارات الدراهم".

ويعتقد مهنيون أن استئناف الإنتاج الطبيعي بالمصفاة سيمكن المغرب من الاستفادة من المكاسب المتاحة في ظل انخفاض سعر برميل النفط كما كان يفعل في السابق، ومع اعتماد خطة استباقية لتكون مستعدة للتكرير مع فترة التعافي المرتقب للأسعار الدولية.

1.8

مليون طن قدرة استيعاب خزانات الشركة الوحيدة لتكرير الخام، التي لا تزال محل نزاع قضائي

ولفت الحسين اليماني، الكاتب العام للنقابة إلى أن بعض الشركات المسؤولة عن أسعار الوقود حققت أرباحا طائلة، فضلا عن زيادة أسعار غير منطقية، وهي عوامل ساهمت في تغيير موقف الحكومة من مصفاة سامير.

واستغرب الرباح من انتقاد البعض لجوء الحكومة إلى القضاء لاستغلال مستودعات المصفاة لتخزين المشتقات النفطية، مبرزا أن عودتها كانت مطلبا للجميع نقابات وبرلمانيين وحكومة.